الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

07 نوفمبر 2024

01

إلى
السيّد النائب عبد الرزاق عويدات
تحت إشراف
السيّد رئيس مجلس نوّاب الشعب

الموضـــوع: بخصوص وضعية مجامع التنمية الفلاحية لمياه الري بالحوض السفلي لوادي مجردة من ولاية منوبة.

المرجـــع: مراسلتكم بتاريخ 10 جوان 2024.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص وضعية مجامع التنمية الفلاحية لمياه الري بالحوض السفلي لوادي مجردة من ولاية منوبة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

عملت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة منذ سنة 2019 على تنفيذ مخرجات الدراسة الاستراتيجية حول السياسة السعرية لمياه الري بالمناطق السقوية والتي تمت المصادقة عليها بتاريخ 20 سبتمبر 2018، حيث أوصت هذه الدراسة بالانطلاق الحيني في الترفيع في تعريفة مياه الري سنويا وعلى مدة أقصاها 5 سنوات لتغطية مصاريف الاستغلال والصيانة الصغرى. وتبعا لذلك أعدت المندوبية مخططا لتنفيذ السياسة السعرية الجديدة والإنطلاق في العمل به منذ شهر سبتمبر 2020 لتكون التعريفة المزدوجة المعتمدة إلى غاية شهر سبتمبر 2022 كما يلي:

- **قسط متغير:** 80 مي/م^3 بين المندوبية والمجمع و140مي/م^3 بين المجمع والفلاح.
- **قسط قـــار:** 95 د/هك بين المندوبية والمجمع و125 د/هك بين المجمع والفلاح.

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 30 نهج الانصاري سافاري 1002 تونس الهاتف 71786833
الفاكس 71780391/71799457 البريد الإلكتروني mag@ministeres.tn
موقع الواب : www.agriculture.tn

وقد تمّ البدء في اعتماد التعريفة المزدوجة منذ انطلاق استغلال المناطق السقوية المعصرة (5400 هك) بصفة تشاركية مع جميع المجامع وبموافقتهم (المهرين وبئر عوين والبطان وسيدي ناجي من معتمدية البطان والمنصورة الغربية والشرقية من معتمدية الجديدة والحبيبية الجنوبية من معتمدية المرناقية)، غير أن النقص في الموارد المائية وتتالي سنوات الجفاف أدى إلى تفاقم القسط القار الذي يوظف على المساحة الكلية، حيث تلقت المندوبية عديد التشكيات من المجامع المائية للمناطق السقوية المعصرة بخصوص توظيف هذا المعلوم.

وعليه، تمّ تقديم مقترح لمراجعة التعريفة المزدوجة وإلغاء القسط القار واعتماد التعريفة الموحدة، وذلك بعد الرجوع إلى دراسة السياسة السعرية واستعمال منظومة تحديد التسعيرة. فألغي، تبعا ذلك، تطبيق القسط القار شريطة ألا يكون لهذا الإلغاء مفعولا رجعيا، وحددت التسعيرة الموحدة المقترحة بـ: 171 مي/م^3 بين المندوبية والمجمع و227 مي/م^3 بين المجمع والفلاح، وهي تأخذ بعين الاعتبار كلفة الطاقة ومصاريف الصيانة حتى تتمكن المندوبية من تحقيق توازناتها المالية. كما تعتبر هذه التعريفة مقبولة وتحاكي التعريفات المعتمدة في الولايات المجاورة لولاية منوبة. غير أنه عند اقتراح هذه التعريفة على المجامع المائية المعنية رفضتها واقترحت العمل بالتعريفة الموحدة بسعر 120 مي/م^3 بين المندوبية والمجمع و180مي/م^3 بين المجمع والفلاح، وهي تعريفة لا تمكّن من تغطية كلفة الطاقة ومصاريف الصيانة.

أمّا بالنسبة للديون المتخلدة بذمة المجامع المائية والفلاحين وسبل معالجتها خلال الموسم الحالي، فإنه، ومراعاة للظروف الصعبة التي يمر بها المجامع والفلاحون على حد السواء، فقد تمّ إعتماد مذكرة عمل بتاريخ 22 ماي 2024 تنص على ما يلي:

- الخلاص المسبق لحوالي 50 % من قيمة الكمية المزمع استهلاكها.
- خلاص جزء من المديونية لا يقل عن 20 % من القيمة الجملية للمديونية.

وقد تمّ إعلام كل المعنيين بهذه الإجراءات، غير أنه لوحظ تسجيل عزوف كبير في عملية الاستخلاص. وفي مقابل ذلك، يتواصل الطلب من طرف المجامع للتزود بمياه الري.

وعليه، وبناء على ما سبق ذكره، فقد تمّ إعلام السيد والي منوبة بهذه الوضعية قصد برمجة جلسة عمل لتدارس جميع الإشكاليات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

والســـــــــلام.

كاتب دولة لدى وزير الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري
مكلف بالمياه
حمادي الحبيب